للتفاصيل انظر د. حامد سلطان و د. عائشة راتب و د. صلاح الدين عامر، **القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٧٨، ص ٦١٥ ـ ٦٥٤.

(١٧) المدن الحرة هي اجزاء من اقاليم دولة ذات سيادة يتفق، ولأسباب خاصة، على نزعها واقتطاعها من الدولة، مع عدم نقل السيادة فيها الى دولة اخرى، وانما يسبغ عليها قدر من الشخصية القانونية الدولية تحددها الاتفاقيات الدولية المعنية. ومثال على هذه الحالة مدينة دانتزيغ التي وضعت معاهدة فرساي (٢٨/٦/١٩١٩) نظاماً دولياً لها، ومدينة طنجة الحرة التي اعلنت كذلك بمقتضى معاهدة الجيزيراس العام ١٩٠٧، ثم بالاتفاق بين بريطانيا وفرنسا واسبانيا في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٣، ثم البروتوكول الموقع في تموز (يوليو) ١٩٢٨ والذي وقعت عليه ايطاليا (ألغي هذا النظام في ٢٩/١٠/١٩٥٦ حيث توحدت المنطقة مع الاقاليم المغربية). والمدن الحرة خلاف المناطق الحرة، حيث ان الاخيرة تعتبر جزءاً من اقليم الدولة، تخصه بتسهيلات واعفاءات خاصة تستهدف المصلحة العامة لمجموع الشعب، ومن ثم فهو يخضع للسيادة الكاملة للدولة. انظر في تفاصيل ذلك، **المصدر نفسه**، ص ١٣٤ ـ ١٤٢.

(١٨) ورد ذلك في «مذكرة الامانة العامة لجامعة الدول العربية الى الامم المتحدة، بشأن تدخل قوات الدول العربية في فلسطين»، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٠.

(١٩) محمود رياض، «الامن القومي العربي... بين الانجاز والفشل» (حلقات من مذكرات محمود رياض)، الحلقة الاولى، **الجمهورية** (القاهرة)، ١٩/٨/١٩٨٥.

(٢٠) انظر بيان الحكومات العربية باستنكار قرار التقسيم في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧ في «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٩ و ١٣٠. ومن الجدير بالذكر ان الاطراف العربية طالبت، بعد ذلك، بتنفيذ قرار التقسيم في مؤتمر لوزان للسلام الذي عقد تحت اشراف الامم المتحدة (٦ أيار ـ مايو ١٩٤٩)، انظر د. عبدالقادر ياسين، «المبادرات السلمية لتسوية الصراع العربي ـ الصهيوني، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٢»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٣٣/٣٤، تشرين الثاني / كانون الاول ـ نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٣، ص ٢٧٦.

(٢١) انظر «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ١٥٢ ـ ١٥٤.

(٢٣) بناء على هذا القرار، اعلن عن قيام حكومة عموم فلسطين في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، في مدينة غزة. وأقر قيامها، فيما بعد، المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة غزة (تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٤٨) الذي اعلن استقلال كامل فلسطين، بحدودها كما كانت تحت الانتداب. الا ان تردي الاحوال العربية حال دون ممارسة هذه الحكومة لسلطتها حتى في قطاع غزة واقتصرت الحكومة على شخص رئيسها احمد حلمي عبدالباقي، الذي ظل ممثلاً لها في مجلس الجامعة، الى ان توفي العام ١٩٦٣.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل راجع احمد الشقيري، **من القمة الى الهزيمة، مع الملوك والرؤساء العرب**، بيروت: دار العودة، الطبعة الاولى، ١٩٧١، ص ٥٦ـ ٦١.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

(٢٦) Harkabi, Yehoshafat; "The Palestinians in the Fifties and their Awaking as Reflected in their Literature", in Ma'oz, Moshe (Ed.); *Palestinian Arab Politics*, Jerusalem: Truman Institute Studies, Hebrew University, 1975, p. 84.

(٢٧) انظر نص قرار الجمعية العامة الرقم ١٨١ والصادر في ٢٩/١١/١٩٤٧ في «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٦ ـ ١٢٧. وقد ايدت مشروع التقسيم ٣٣ دولة، ورفضته ١٣ دولة، وامتنعت عن التصويت ١١ دولة. لمعرفة هذه الدول، انظر **المصدر نفسه**، ص ١٢٨.

(٢٨) انظر نص اتفاقية الهدنة في **المصدر نفسه**، ص ٤٩٤ ـ ٥٠٢.

(٢٩) انظر د. محمد نصر مهنا، **مشكلة فلسطين امام الرأي العام الدولي (١٩٤٥ ـ ١٩٦٧)**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩، ص ٤١٠ ـ ٤٢٥.

(٣٠) من اهم مشاريع التدويل التي طرحت في تلك الفترة، المشروع الكندي، في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٥٧، والذي طرحه وزير الخارجية الكندية، ليستر بيرسون، في الجمعية العامة، من اجل تثبيت الوضع في المنطقة، وليس للتسوية النهائية. وينص، في احد بنوده، على اقامة ادارة مدنية تابعة لهيئة الامم المتحدة في غزة، بالتعاون مع كل من مصر واسرائيل. انظر نص